



**بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك**

**كلمة السيد عقيلة صالح عيسى
رئيس مجلس النواب**

**في الإجتماع رفيع المستوى
حول ليبيا**

نيويورك في 25\9\2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الأمين العام،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة الحضور،

اسمحوا لي بداية التعبير عن جزيل الشكر وكامل الامتنان للسيد الأمين العام على مبادرته لعقد هذا الاجتماع رفيع المستوى حول المسألة الليبية، والشكر موصول لكم جميعا على مشاركتكم، التي إن دلت على شيء فإنما تدل على انشغالكم بالشأن الليبي، واستعدادكم للانخراط الإيجابي فيه، دعما لبناء دولة المؤسسات والقانون في ليبيا. ولا يراودني أي شك بأن هذا الاجتماع يعكس وبحق شراكة تضامنية فاعلة مع الشعب الليبي، ومؤسساته الشرعية التي لن تأل جهدا من أجل السير قدما في عملية سياسية ومسار ديمقراطي يحتضن الجميع.

لعله من الإنصاف التأكيد على أن لكل مواطن ليبي الحق في أن يتطلع إلى بناء وطن يتساوى فيه الجميع أمام القانون، ويضمن حماية الحقوق والحريات، والاستجابة لأمنه واستقراره، ولكن أيضا من حق شركائنا الأشقاء والأصدقاء أن يروا ليبيا تنعم بالاستقرار والسلم والأمن.

ليس بخافٍ عليكم بأن ليبيا تشهد حاليا تطورات أمنية وسياسية خطيرة ومتسارعة لها تداعيات سلبية ليس على الشأن الليبي فقط ولكنه أيضا على دول الجوار، جنوب البحر المتوسط وشماله.

فعلى المستوى الإيجابي نلاحظ ما يلي:--

1. **خلال** الثلاث سنوات الماضية كثف المجتمع الدولي دعمه لليبيا على المستوى السياسي ابتداء من مؤتمر باريس وروما، ثم اجتماعات دول الجوار التي عقد آخرها في القاهرة. وأخيرا انعقد المؤتمر الوزاري في مدريد يوم 17 سبتمبر الجاري بدعوة كريمة من المملكة الإسبانية، بالإضافة إلى العديد من قرارات الدعم التي اعتمدها المنظمات الدولية والإقليمية.

2. **أكد** المجتمع الدولي على اعترافه بالمؤسسات الشرعية في ليبيا الممثلة في مجلس النواب الذي أتشرف برئاسته، والهيئة التأسيسية المنتخبة التي أوكل إليها مهمة صياغة الدستور، والحكومة المؤقتة، وانعكس هذا الاعتراف في العديد من البيانات على كافة المستويات ثنائيا وإقليميا ودوليا.

3. **في** شهر أغسطس الماضي اعتمد مجلس الأمن القرار 2174 (2014) الذي من خلاله أكد على سيادة واستقلال ليبيا ووحدتها الترابية وشدد على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار وعلى ضرورة التصدي للإرهاب واستخدام العقوبات الدولية ضد من يقف حذر عثرة أمام العملية السياسية والمسار الديمقراطي.

4. **حال** تنصيبه ممثلا خاصا لأمين عام الأمم المتحدة قام السيد برناردينو ليون بزيارة العديد من المناطق في ليبيا شرقا وغربا، بهدف التواصل مع المجموعات المسلحة، والنخب السياسية، ومجلس النواب والحكومة المؤقتة، في محاولة لتقريب وجهات نظر الفرقاء وإيقاف الاقتتال والشروع في حوار وطني شامل. ونحن نرحب بدعوته للحوار بين الأطراف الليبية يوم 29 سبتمبر الجاري. كما نرحب بمبادرة الجزائر لتنظيم حوار يضم الفعليات والشخصيات الليبية من مختلف الأطياف في الشهر القادم.

وعلى المستوى السلبي نلاحظ ما يلي:--

1. **استمر** الاقتتال بين مجموعات مسلحة رفعت راية الشرعية، وأخرى تحاول اختطاف الشرعية، وفرض أمر واقع غير مقبول لا سياسيا ولا أخلاقيا، كان ولا يزال نتيجة المزيد من سفك الدماء وتدمير البنية التحتية للعاصمة والمناطق المجاورة مما سبب في خلق عداوات جديدة بين القبائل، والتحريض على العنف والفرقة بدلا من العمل على وحدة الصف والهدف.

2. **قام** بعض أعضاء المؤتمر الوطني العام المنحل والذي انتهت ولايته بالعمل على عرقله العملية السياسية وذلك بتشكيل حكومة موازية للحكومة الشرعية، وشجع المجموعات المسلحة على الاستيلاء على مؤسسات الدولة، وترويع موظفيها وتهديدهم في حالة عدم الانصياع للحكومة المشكلة من طرفهم.

3. **لا زالت** المنطقة الشرقية، خاصة مدينة بنغازي والمناطق المجاورة لها تتعرض لصراع مسلح، وتهديد مجموعات إرهابية متطرفة، لها علاقة بتنظيم القاعدة، وهي لا تهدد فقط أمن ليبيا ولكن أيضا دول الجوار.

إن الرسالة التي نود إيصالها إلى منظمة الأمم المتحدة، وإلى أشقائنا وأصدقائنا هي أنه بالرغم من الدعم المعبر عنه على كافة المستويات ثنائيا وإقليميا ودوليا، والذي نثمنه عاليا على المستويين الرسمي والشعبي، إلا أنه لم يحقق التأثير الإيجابي المرتقب على العملية السياسية والمسار الديمقراطي في بلادي، مما يستوجب التفكير في حلول خلاقة وغير تقليدية، خاصة وأن الأوضاع الأمنية تتدهور يوما بعد يوم، واحتمال حرب أهلية يلوح في الأفق. إننا نتطلع لانخراط حقيقي وفاعل في الشأن الليبي من أجل تحقيق تقدم ملموس في الانتقال الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات والقانون.. هذا الانخراط يجب أن يركز على تحقيق الأهداف التالية: -

أولاً: تمكين الحكومة المؤقتة من احتكار الاستخدام الشرعي للقوة وبناء
أجهزتها الدفاعية والأمنية حتى تتمكن من بسط سيطرتها على
التراب الليبي كافة ونزع سلاح المجموعات المسلحة.

ثانياً: التحرك السريع لمساعدة الحكومة الليبية في إعادة سيطرتها على
العاصمة طرابلس، ودعوة المجموعات المسلحة للانسحاب من
مؤسسات الدولة، بحيث تتاح الفرصة لتقديم الخدمات للمواطنين،
وعودة البعثات الدبلوماسية إلى العاصمة.

ثالثاً: عدم الاعتراف بأية هيئات ومؤسسات غير الشرعية يتم إنشاؤها
بالتوازي مع الهيئات القائمة، وعدم التعامل معها، وممارسة
الضغط عليها حتى لا تستمر في إعاقة المسار الديمقراطي،
والاستجابة لقرار مجلس الأمن 2174.

رابعاً: إقامة تعاون حقيقي وفاعل في مجال مكافحة الإرهاب من خلال
تحالف استراتيجي بين ليبيا ودول الجوار شمال البحر المتوسط
وجنوبه.

خامساً: تقديم الدعم والتضامن مع الحكومة الليبية ومجلس النواب
لترسيخ ثقافة الحوار دون إقصاء أو تهميش، والشروع في حوار
وطني يتضمن جميع أطراف الشعب الليبي، مرحبين بانخراط
حقيقي لممثل الأمين العام السيد برناردينو ليون، وآلية دول
الجوار، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، في إطار
عمل منسق لتحقيق هذا الهدف.

وأنتهز هذه الفرصة لأرحب بالبيان المشترك حول ليبيا الذي
تمخض على الاجتماع الذي دعا إليه السيد جون كيري، وزير خارجية
الولايات المتحدة الأمريكية يوم 22 سبتمبر الجاري، معبراً عن جزيل
الشكر وكامل الامتنان للدول الشقيقة والصديقة التي شاركت في هذا

الاجتماع، وعبرت عن دعمها ألامحدود للمسار الديمقراطي في ليبيا، وتمسكها بالمؤسسات الشرعية المنتخبة.

أختتم كلمتي هذه بالتأكيد بأن الالتزام السياسي لمجلس النواب والحكومة والهيئة التأسيسية، التزام لا يتزعزع من أجل إرساء دولة عصرية تحترم فيها الحقوق والحريات، دولة المؤسسات والقانون، آمليين أن تتم الموافقة على توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بحيث تصبح بعثة الأمم المتحدة للاستقرار وبناء المؤسسات، وإني أعبر مجدداً عن جزيل الشكر وكامل الامتنان لكم شخصياً السيد الأمين العام ولكافة شركائنا على الدعم الذي قدموه ولازالوا يقدمونه لنا.

شكراً

